الحكومة الالكترونية في الجزائر: الواقع و تحديات المحيط

د. قادري محمد الطاهر
جامعة الجلفة

أ. كاكي عبد الكريم
جامعة الجلفة

الملخص:

عرف التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة تطورا رهيبا، وبوتيرة تصاعدية، خاصة في ميدان الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكافة وسائط الاتصال الحديثة من مختلف ميادين العلوم، مما اثر على حياة الأفراد والمجتمعات بتغيير نمط المعيشة، وقد قامت حكومات الدول التقليدية باستغلال هذا التطور العلمي وتطويعه لخدمة مواطنيها بتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة، وذلك بتسهيل التعاملات في انجاز الخدمات الرسمية الكترونيا، وهو ما عرف بالحكومة الالكترونية E-government، هذا المفهوم الذي ظهر أول مرة في أواخر سنة 1995 في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفه ضمان خدمات عمومية للمواطن بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت، وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة الرسمية على المستويات الثلاثة: الإعلامي، والتفاعلي والمعاملاتي، وذلك بهدف التقليل من/ أو القضاء على تعقيدات الإجراءات البيروقراطية والروتينية، وبالتالي تحسين ظروف المواطن على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل وحتى الأمنية، على أساسا من النزاهة والمساواة والشفافية، مما يعيد الثقة إلى المواطنين في الإدارة الحكومية، وتخفيف الضغط على المؤسسات العمومية، وتفعيل الجهاز الحكومي وتطوير أدائه، وتخفيف الأعباء الإدارية عنه.

الكلمات المفتاحية: الحكومة التقليدية، الحكومة الالكترونية، مشروع الحكومة الالكترونية.

المقدمة:

فرض الانتشار الواسع لوسائط الاتصال الحديثة وبسرعة هائلة تغيير نمط المعيشة والتعاملات من خلال تقديم خدمات رقمية تقرب الإدارة من المواطن من جهة، وتعيد الثقة للمواطن في إدارته من جهة أخرى، وقد استغلت الحكومات التقليدية هذه القفزة العلمية في إدخالها في التعاملات الرسمية وتطبيقه في معاملاتها إما من المواطن إلى الحكومة والعكس، أو من الأعمال إلى الحكومة، أو من الحكومة إلى الحكومة، وقد سمي هذا التطبيق ب(الحكومة الالكترونية)، أي استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في القضاء على البيروقراطية، والرتابة الإدارية، والإجراءات الروتينية، وبالتالي انجاز المعاملات وتقديم الخدمات للمواطن بطريقة احترافية وبكل شفافية.

إشكالية الورقة البحثية:

ومن خلال ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية لهذه الدراسة والتي مفادها: **ما هو واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر؟ وما هي التحديات التي يفرضها عليها المحيط؟**

تقسيمات الورقة البحثية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتطبيقي للحكومة الالكترونية.

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المحور الثالث: واقع وتحديات المحيط لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي والتطبيقي للحكومة الالكترونية.

بدا استعمال مفهوم أو مصطلح الحكومة الالكترونية E-government لأول مرة على المستوى العالمي في أواخر سنة 1995، وكان أول ظهور أو استعمال لهذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالضبط في ولاية فلوريدا، حيث بدأت هيئة البريد المركزية في هذه الولاية في تطبيقه على إدارتها، ومن ثم شاع واتسع استعمال وتداول هذا المفهوم لبقية الولايات الأمريكية وخارجها.

أما الميلاد الرسمي والسياسي لهذا المفهوم كان في شهر مارس سنة 2001، خلال أعمال مؤتمر نابولي بايطاليا.

مفهوم الحكومة التقليدية:

قبل الشروع في إعطاء مفهوم للحكومة الالكترونية، يتعين علينا التعريف بالحكومة التقليدية باعتبارها تمثل القاعدة الأساسية لنموذج الحكومة الالكترونية. حيث تعرف الحكومة التقليدية على أنها ذلك الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من اجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تغطي هذه الإدارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والأمني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي إلى غيره من المهام المتعددة الأخرى.[1]

مفهوم الحكومة الالكترونية E-government Concept:

تعرف الحكومة الالكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين بما يمكن من تسيير اداءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة، بالإضافة إلى تقديم كافة الاحتياجات من

[1] احمد بن عيشاوي، **اثر تطبيق الحكومة الالكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال**، مجلة الباحث، العدد 07/2009/2010، ص 288.

المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الانترنت.[1] وذلك بهدف الوصول إلى كفاءة فعالة في أداء الخدمة، وشفافية في التعاملات البينية، وعدالة بين جميع المواطنين.

تعريف الأمم المتحدة:

تبنت الأمم المتحدة لأول مرة في تقريرها الصادر عام 2003 بعنوان الحكومة الالكترونية في مفترق الطرق تعريفا للحكومة الالكترونية، حيث عرفتها حسب هذا التقرير على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القيمة العامة لما تقوم به الحكومة من مهام وأعمال.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

عرفت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) عام 2003 الحكومة الالكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل.[2]

تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي في تقريره الصادر سنة 2005، الحكومة الالكترونية على أنها استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل (شبكات المعلومات، شبكة الانترنت، الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لها القدرة على تحويل العلاقة مع المواطنين ورجال الأعمال مع المؤسسات الحكومية. كما أن هذه التكنولوجيا تخدم أهداف أخرى مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطوير التفاعل مع رجال الأعمال والمجتمع الصناعي وكذلك تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات بحرية وكفاءة، والفائدة ستكون تقليل الفساد وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد، وتخفيض التكلفة.

<u>الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية:</u>

من التعاريف السابقة للحكومتين التقليدية والالكترونية، نستنتج أن الحكومة الالكترونية تتميز عن الحكومة التقليدية بالمميزات والخصائص التالية:[3]

- **إدارة بلا ورق:** حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

---

[1] علي لطفي، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي**، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، 9- 12 ديسمبر، 2007، ص 3.

[2] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، 14/13 مارس 2012، ص3.

[3] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

- **إدارة بلا مكان:** وتتمثل في التلفون المحمول والتلفون الدولي الجديد (التليديسك) والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.
- **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

أسباب ظهور الحكومة الالكترونية:

عرف التطور التكنولوجي قفزة هائلة مما واكبه اتساع حجم الطلب على أداء الخدمات، وهو ما فرض على الحكومات مسايرة هذا التطور من خلال عصرنه تلبية هذه الطلبات من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، بغية التحول إلى النمط الالكتروني في التسيير، ويمكننا إيجاز مسببات ظهور الحكومة الالكترونية فيما يلي: [1]

1- أسباب سياسية: تمثلت أساسا في:

- ظهور مفهوم العولمة.
- تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل لاسيما في المجتمعات المتقدمة.
- دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الالكترونية في البلدان النامية.

2- أسباب تكنولوجية: وأهمها:

- ظهور شبكة الانترنت.
- أصبحت أسعار عتاد المعلوماتية جد معقولة.
- تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات بحيث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها أمر ممكنا.
- ابتكار تقنية الإمضاء الالكتروني.

3- أسباب اقتصادية: وأهمها:

- ظهور التجارة الالكترونية.
- استغلال الحكومات لما وفرته التكنولوجيات الحالية في خفض مستويات التكاليف.
- التوجه نحو مشاريع الخصخصة وما يتطلبه من تواصل مع مختلف القطاعات.

أبعاد الحكومة الالكترونية:

[1] احمد بن عيشاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 289.

تشتمل الحكومة الالكترونية على ثلاثة أبعاد هي:[1]

الأول: الخدمات الالكترونية: حيث يتم تقديم خدمات حكومية للمواطنين عن طريق شبكة الانترنت.

الثاني: الإدارة الالكترونية: باستخدام برامج وتطبيقات الحاسب ذات التقنية العالية لرفع كفاءة مستوى الأداء بما يمكن من تبسيط إجراءات سير العمل داخل الهيئات الحكومية بصورة تنعكس على سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة.

الثالث: التجارة الالكترونية: وهي عملية سداد مقابل الخدمات التي يحصل عليها المواطن مثل سداد فواتير التلفون، سداد مقابل الحصول على مستخرج شهادة الميلاد، سداد مخلفات المرور، إجراء مزايدات حكومية، ... الخ.

أهداف الحكومة الالكترونية:

تهدف الحكومة الالكترونية إلى تسهيل الوصول إلى خدمات ذات نوعية للمواطنين من خلال تجميع كافة المعومات والخدمات بما يمكن الاستفادة منها بدون بيروقراطية إدارية وبطريقة سهلة ومريحة عن طريق وسائط الاتصالات الحديثة، وتطويعها لخدمة المواطن ومن بين أهداف الحكومة الالكترونية نجد:[2]

- تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف وخفض الاحتكاك بين موظفي الحكومة والمواطنين.
- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين على شبكة الانترنت لمعرفة اللوائح التي تحكم موضوع أو قضية معينة.
- زيادة الوقت لتأدية الخدمة بحيث يمكن الحصول على الخدمة في أي وقت طوال اليوم دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة.
- تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة ومن ثم تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء الخدمة.
- الارتقاء بثقافة ووعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين وبما يوفر عامل جذب للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.

[1] علي لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[2] علي لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 4- 5.

- رفع كفاءة الأداء الحكومي والإعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.
- ترشيد الإنفاق الحكومي حيث يتم تخفيض عدد الموظفين، بالإضافة لاستبدال استخدام المستندات الورقية والمخازن المتكدسة بالوثائق والمستندات بالتحول نحو استخدام الحاسبات الآلية.
- التخلص من بعض صور الفساد وسوء الإدارة.
- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين.
- الترويج للخطط المستقبلية للدولة ومشروعاتها التنموية المطلوبة.

متطلبات إنشاء الحكومة الالكترونية:

لكي يتم الوصول إلى إقامة حكومية الكترونية فعالة، هناك متطلبات نوجزها في التالي:[1]

- توافر أجهزة حاسبات وبرامج تطبيقات متطور تضمن تصميم النظام بصورة تحقق الكفاءة في أداء الخدمة في ظل بنية تحتية متكاملة لاتصالات وأنظمة معلومات متكاملة.
- تحديد المعلومات والبيانات والنماذج الحكومية الواجب إدخالها على شبكة الانترنت بصورة دقيقة.
- التنسيق والربط بين الهيئات والأعمال الحكومية لتجنب الازدواج والتعارض بين الهيئات والإجراءات الحكومية المختلفة.
- وضع عدة نظم للسداد النقدي مقابل أداء الخدمات من خلال الانترنت (بطاقات الائتمان- الإضافة على قيمة بعض الفواتير مثل الكهرباء والغاز- ...).
- وضع إطار قانوني ينظم تعاملات الحكومة الالكترونية مع المواطنين بما يكفل حماية حقوق ومصالح الطرفين وخاصة في ظل التحديات التي يواجهها تطبيق النظام الالكتروني في أداء الخدمات في إطار عملية التحول من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني.
- البدء بمشاريع صغيرة غير معقدة تحتاج إلى عمليات إعادة هيكلة محدودة حتى يثبت نجاحها قبل التعميم على كافة قطاعات الدولة.
- الإشراف والمتابعة للخطط الموضوعة وتقييم نتائج التنفيذ أولا بأول في ظل إطار من الشفافية.
- وضع برامج تدريبية للعاملين في الجهاز الحكومي.
- إنشاء موقع على شبكة الانترنت للرد على استفسارات وشكاوي المواطنين.
- التوعية الإعلامية بالخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية وكيفية الاستفادة منها.

[1] علي لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 5- 6.

- منح الدعم السياسي والتمويل اللازم للفريق المسئول عن تنفيذ مبادرة الحكومة الالكتروني.

التعاملات التي تتم في الحكومة الالكترونية:

يمكن تقسيم التعاملات التي تتم في الحكومة الالكترونية إلى الأنواع التالية:[1]

1- **من المواطن- إلى- الحكومة (Citizen- to- Government)**: أي المعلومات التي يرسلها المواطن أو المقيم للحكومة من اجل طلب خدمة معينة، وتمر بالتفاعلات الآتية، e-filing و e-lookup أي حفظها بملفات الكترونية ومراجعتها الكترونيا والتأكد من سلامة التوقيع الرقمي وصحته. وتستخدم في هذه المرحلة بروتوكولات نقل الملفات وتطبيقاتها XSL و XML و HTML ، وهذه هي المرحلة الأهم في الحكومة الالكترونية.

2- **من الأعمال- إلى – الحكومة (Business- to- Government)**: أي خدمة يطلبها القطاع الخاص من الحكومة، مثل التعاملات التي تتم بين الحكومة والبنوك والمقاولين وما يتم في مجال التجارة الالكترونية، وذلك بإرسال الطلبات الكترونيا، وهذه الخدمة لها مجموعة من البيانات وبروتوكولات نقل الملفات مثل XSL و XML و HTML . وهذه الخدمة تجسد المفهوم الجديد في الاقتصاد، وهو ذهاب الخدمة أو السلعة إلى العميل أو المستفيد بدلا من أن يذهب هو إليها. وفي هذا الإجراء يتحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية وتنخفض تكاليف الإنفاق الحكومي، وتلغى الممارسات الإدارية الخاطئة مثل الواسطة والمحسوبية.

3- **من الحكومة- إلى- الحكومة (Government- to- government)**: أي التعاملات الالكترونية التي تتم بين القطاعات الحكومية بعضها بين بعض كالحصول على معلومات أو اخذ موافقة أو أي إجراء آخر يحكم العلاقة بين الجهات الحكومية، وهذه الخدمة أيضا تعتمد على بروتوكولات لنقل المعلومات والملفات.

معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية:

من خلال التحاليل السابقة تبين أن تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية مسعى ممكن تحقيقه لو يتم الالتزام بمجمل شروطه ومتطلباته ولضمان ذلك لا بد من التأكد على جملة من المعوقات والعقبات يمكنها أن تعترض طريق تحقيقها أهمها:[2]

1- الجانب القانوني: الذي يتطلب إصدار تشريعات متخصصة في هذا الشأن وتدريب مجموعة مناسبة من القضاة والمحامين وفق ما يتطلبه التعامل الرقمي.

[1] فهد بن ناصر العبود، **الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص ص 145- 146.

[2] احمد بن عيشاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 290.

2- **العامل المالي:** وهو يشكل عقبة حاسمة، إذا لم يتم توفير المخصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية لهذا المشروع.

3- **عامل الثقة:** وهو جد ضروري لإنجاح تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية الذي يجب أن يترسخ في ذهنيات المواطنين وأفراد المؤسسات على حد سواء.

4- **العامل الاجتماعي:** يتعين على الحكومة الاعتناء بتعليم المواطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة بشكل خاص.

5- **إدارة المعرفة:** حيث تبرز أهميتها ضمن هذا التحليل من خلال توفير المعلومة التي تتمتع بالكفاءة وتوصيلها لكافة المعنيين في الوقت المحدد وعكس ذلك يخل بتحقيق هذا المشروع.

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية في الجزائر.

إن التطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وانتشار التجارة الالكترونية، وبروز الاقتصاد الرقمي أدى بالجزائر مثل بقية دول العالم على العمل من اجل الاندماج في هذه التقنيات والتطورات، الممثلة في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلومات أو ما يسمى بالحكومة الالكترونية، حدث هذا تحت ضغط العولمة، واتساع شبكة الانترنت، وعملت الجزائر بداية على التهيئة الرقمية من خلال إشراك جميع القطاعات في إثراء وتدقيق مشروع الجزائر الالكترونية من كافة الجوانب، للوصول إلى نظام الكتروني يكون في خدمة المواطن، حيث يقضي على ثقل البيروقراطية والرتابة الإدارية، ويعطي مزيدا من الشفافية للإدارة الجزائرية. ومشروع الجزائر الالكترونية 2013 الذي أطلقته الحكومة الجزائرية يضم عدة محاور منها الحكومة الالكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات. كما يهدف إلى إنشاء مرصد وطني للمعلومات، ومجلس لمجتمع المعلومات، و يتضمن المشروع اقتراحات لتخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في هذا المجال، و إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية و الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين عبر استعمالهم تكنولوجيات الإعلام والاتصال إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل.

مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، ويهدف المشروع أساسا إلى عصرنة الإدارة العمومية، وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في كل مؤسسات الدولة، وتنحصر أهدافه في 13 محورا رئيسيا سطرت على مدى 5 سنوات. ومشروع

الجزائر الالكترونية 2013 الرامي إلى بروز مجتمع المعرفة ومحاولة تقليص الفجوة الرقمية وعصرنة الإدارة الجزائرية، استمد رؤيته من التجربتين الكندية والكورية الجنوبية، وسطرت اللجنة الالكترونية بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال مرحلتين لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية، تتمثل **الأولى** في تطوير تطبيقات وخدمات الكترونية موجهة للإدارات بخلق شبكة داخلية بين مختلف القطاعات والدوائر الوزارية المشكلة للقطاع التنفيذي قصد ضمان سيولة عالية للمعلومات بين مختلف الأجهزة، **والثانية** تصميم بوابات الكترونية لجميع الدوائر الوزارية، وستسمح هذه البوابات بخلق تفاعلية مباشرة بين الإدارة والمواطن.

وكان تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لسنة 2009 حول المعلوماتية والتكنولوجيات قد صنف الجزائر في المرتبة 108 من أصل 136 وتذيلت الجزائر قائمة المجتمعات الأكثر استعمالا وتطبيقا للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الحياة اليومية.

المحاور الرئيسية لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

مشروع الجزائر الالكترونية الذي أطلقته الحكومة الجزائرية، بهدف عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن، والعمل في مزيد من الشفافية، وغيرها من الأهداف الأخرى، يتمحور حول 13 محورا رئيسيا سطرت على مدى 5 سنوات، ممثلة في:[1]

1- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
2- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.
3- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
4- دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة.
5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.
6- تطوير القدرات البشرية.
7- تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع.
8- تأهيل الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي).
9- المعلومة والاتصال.
10- تثمين التعاون الدولي.
11- آليات التقييم والمتابعة.
12- الإجراءات التنظيمية.

[1] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7- 8.

13- الموارد المالية.

أهداف مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

بهدف ضمان الفعالية في خدماتها المقدمة إلى المواطن، وذلك باستغلال الثورة الرقمية التي شهدها العلم، أطلقت السلطات العمومية الجزائرية مشروع الحكومة الالكترونية الذي تمحور حول 13 محورا رئيسيا، من اجل:[1]

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وان تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على ارض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

لقد تم إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر منذ بداية 2009 لكنه لم يتجسد بعد على ارض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها ما يلي:[2]

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

2- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فان الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال، لاسيما وان الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، إن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب

[1] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] احمد بن عيشاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 292- 293.

على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى 5.53% فقط في الجزائر، وهذا نتيجة للأسباب السابقة الذكر.

4- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ثلاث سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقات المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة من جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

5- محدودية الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال.

المحور الثالث: واقع وتحديات المحيط لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر.

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في مجال التغطية الهاتفية، سواء على مستوى شبكة الهاتف الثابت أو على مستوى الهاتف النقال، حيث تصنف الجزائر على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث الكثافة الهاتفية، إذ وصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.200.000 والهاتف النقال إلى 26.667.846 عند نهاية سنة 2008. وتقدر الكثافة الهاتفية الإجمالية بحوالي 88% عند نهاية 2008 للهاتف النقال والثابت بمقابل 5.28% مسجلة سنة 2000. أما بالنسبة لعدد مستعملي الانترنت فقد بلغ 4.5 مليون و400 ألف مشترك في الشبكة ذات التدفق العالي عند نهاية سنة 2008، أما بالسبة لشبكة الألياف البصرية هي الأخرى عرفت تطورا حيث ارتفعت من 700 كلم سنة 2000 إلى 65 إلف كلم نهاية 2008، حسب ما جاء في الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر لسنة 2009 (الوضعية الاقتصادية). ويتوقع البنك الدولي أن تحقق الجزائر نموا معتبرا، إذ من المفترض أن تقارب نسبة 4.1% من النتاج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة من معدلات الدول الصناعية التي تتراوح بين 4 و 8%، حسب الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر لسنة 2009 (الوضعية الاقتصادية) دائما.

أولا: واقع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر:

بهدف خلق ديناميكية جديدة وتدارك التأخر المسجل، قامت السلطات العمومية بتحرير سوق البريد وتكنولوجيات الاتصال، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة من شانها توفير منشات تكون قادرة على تطوير وتعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة والحديثة في مجال الإعلام والاتصال، ولكن ما هو الواقع الحقيقي لهذا القطاع في الجزائر؟

1- شبكة الانترنت:

بلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر حوالي 4.5 مليون وهي معدلات معتبرة، تعكس حجم التطور الذي شهدته الجزائر، التي استطاعت أن تحد في مدة قصيرة التخلف الذي كان يميز قطاع الانترنت حيث سجل افتتاح أول مقهى للانترنت سنة 1998 لكي يرتفع العدد إلى 700 مقهى سنة 2008. وتجاوز عدد مشتركي الشبكة ذات التدفق العالي 400.000 ألف مشترك وإحصاء وجود 700 موقع للواب وهي معطيات توضح مدى تواضع سوق الانترنت. وقد سجل دخول متعاملين جدد للسوق وتسجيل العديد من الاستثمارات مكنت من الانتقال من شبكة الانترنت ذات التدفق البطيء إلى نظام شبكة الانترنت ذات التدفق العالي الكثافة، و شبكة الانترنت في الجزائر ضعيفة لكنها قابلة للتطور، خاصة وان السلطات العمومية أطلقت العديد من البرامج تهدف كلها إلى استقطاب اكبر عدد من المستفيدين المشتركين من خلال قرار خفض تسعيرة الربط بشبكة الانترنت، هذا من اجل الوصول إلى ربط 10 مليون مستخدم. وفي أجندة الحكومة مجموعة مشاريع أهمها مشروع الحكومة الالكترونية والذي يفترض انجازه خلال سنة 2013.[1]

الجدول رقم (01): عدد مشتركي شبكة الانترنت بين سنوات 1998-2008.

السنة	النسبة
1998	20 ألف
2000	35 ألف
2004	80 ألف مشترك
2006	220 ألف مشترك
2007	350 ألف مشترك
2008	400 ألف مشترك

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

من قراءتنا للجدول نلاحظ التطور التصاعدي لعدد مشتركي شبكة الانترنت، وارتفاعه من سنة لأخرى، ففي خلال 10 سنوات ارتفع العدد ب 360 ألف مشترك، ويعزى هذا لانخفاض تسعيرة الربط بالانترنت وهي السياسة التي اتبعتها الحكومة لتشجيع استعمال الشبكة العنكبوتية خاصة من طرف الإدارات والمؤسسات التربوية والجامعات ومراكز البحث، كما يعزى إلى الثقافة الجديدة التي دخلت بيوت الجزائريين وهي التعامل مع هذه الشبكة. ولكن لو قارنا هذه النسبة مع بقية الدول وخاصة دول الجوار نسجل تأخر الجزائر في هذا المجال مقارنة بجيراننا.

[1] رشيد بن يوب، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر (الوضعية الاقتصادية)**، الطبعة الأولى، كالما للاتصال، الجزائر، 2009، ص 38.

الجدول رقم (02): عدد مستعملي الانترنت.

السنة	النسبة
1998	30 ألف
2002	500.000
2004	1.400.000
2005	2.000.000
2007	3.000.000
2008	4.500.000

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

بخلاف عدد المشتركين في الشبكة العنكبوتية، فان عدد المستعملين للانتلانت يعرف ارتفاعا كبير حيث وصل إلى 4.500.000 سنة 2008، أي انتقل في ظرف 10 سنوات ب 4.470.000 مستعمل، رقم يدل على مدى انتشار مقاهي الواب، واستعمالات الجامعات ومراكز البحث والإدارات العمومية. ولكن إذا قيس هذا الرقم بعدد سكان الجزائر، وعدد الطلبة والباحثين والمهنيين، فان التأخر قائم دائما مقارنة بدول الجوار فقط، دون ذكر الدول الصناعية والمتقدمة وغيرها.

الجدول رقم (03): عدد المواقع.

السنة	عدد المواقع
1998	5 مواقع
2002	300 موقع
2003	500 موقع
2004	4000 موقع
2008	7000 موقع

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

إن تحدى إقامة وإطلاق مشروع الحكومة الالكترونية فرض على الحكومة إلزام الوزارات والهيئات العمومية والإدارات وغيرها بعث مواقع الكترونية، حتى تساير مشروع الحكومة الالكترونية 2013، فقبل انطلاق المشروع لم يكن عدد المواقع المسجلة في الجزائر سوى 7000 موقع، سواء

مواقع شخصية أو لهيئات ومؤسسات عمومية التي كانت وقتها تقريبا منعدمة. ففي سنة 1998 لم تسجل في الجزائر سوى 5 مواقع، وهو تخلف رهيب في هذا المجال إذ ما قورن ببقية الدول، وكان يعزى هذا إلى انعدام التكوين المتخصص في إنشاء وصيانة هذه المواقع، والى انعدام ثقافة استعمال المواقع، كذلك يعزى إلى تخلف الإدارة العمومية نفسها في التشجيع على استعمال المواقع، سواء بالنسبة للتعاملات الإدارية الالكترونية أو للتجارة الالكترونية.

الجدول رقم (04): معدل الكثافة في شبكة الانترنت بالنسبة للأسر

السنة	النسبة %
2000	%0.3
2003	%1.5
2005	%2
2007	%3.2
2008	%5

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

إن معدل الكثافة في شبكة الانترنت بالنسبة للأسر، تعني مدى ربط العائلات الجزائر بشبكة الانترنت، حيث بلغت هذه النسبة 5% فقط، وهي نسبة بعيدة جدا عن المعدل العالمي، تعكس مدى تدهور المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعدم قدرتها على تحمل رسوم الربط بالشبكة، مشكل تداركته السلطات العمومية أثناء إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية، حيث قامت بتخفيض رسوم الربط بغية تشجيع العائلات الجزائرية على الاشتراك في الشبكة، ودعمتها بمشروع "أسرتك" من اجل التشجيع على اقتناء حواسيب شخصية.

2- الإعلام الآلي (أجهزة الحاسوب):

لم تكن ثقافة المعلوماتية واستعمالات الكمبيوتر منتشرة كثيرا لدى العائلات الجزائرية وحتى في الإدارات العمومية والمؤسسات الخاصة قبل سنة 2000، وهذا يعود بالنسبة للعائلات إلى غلاء وارتفاع أثمان هذه الأجهزة في السوق الوطنية ومحدودية دخل المواطن الذي يحد من انتشارها، كذلك انعدام القروض الاستهلاكية التي تشجع على اقتناء الحواسيب، أما بالنسبة للإدارة الجزائرية فانعدام وجود الشبكات الداخلية والخارجية، والبيروقراطية وتخلف أسلوب التسيير لم يكن ليسمح بتعميم استعمال المعلوماتية.

الجدول رقم (05): عدد مستعملي الإعلام الآلي لدى الأسر.

السنة	النسبة%
2000	%2.5
2003	%3.4
2005	%5
2007	%6
2008	%8

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

فمن الجدول نلاحظ أن عدد مستعملي الإعلام الآلي لدى الأسر لم يكن يتجاوز 2.5% سنة 2000، وهي نسبة ضعيفة إذا قورنت بعدد السكان، بما فيه من طلبة وباحثين ومهنيين مهتمين، كذلك بعدد الجامعات والمعاهد والمدارس العليا. وخلال 8 سنوات لم تزد هذه النسبة عن 5.5%، لذا مشروع الحكومة الالكترونية كان ينظر له كوسيلة تشجع على استعمال المعلوماتية لقضاء الحوائج والتعاملات اليومية.

كما قامت الحكومة بتعميم استعمال الإعلام الآلي حيث جهزت كل المدارس الأساسية والثانويات بمخابر للإعلام الآلي ربطتها بالشبكة العنكبوتية، وكذلك فعلت مع أهم القطاعات الأخرى، إجراءات رفعت من نسبة عدد مستعملي هذه الأجهزة.

الجدول رقم (06): تنامي معدلات اقتناء أجهزة الإعلام الآلي بين سنوات 1998-2008 على المستوى الوطني.

السنة	النسبة
1998	200.000 وحدة
2002	600.000 وحدة
2004	1.200.000 وحدة
2006	2.000.000 وحدة
2007	2.500.000 وحدة
2008	3.000.000 وحدة

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

أما بالنسبة لمعدلات اقتناء أجهزة الإعلام الآلي بين سنوات 1998-2008، أي خلال 10 سنوات فان العدد ارتفع ب 2.800.000 وحدة حاسوب وهي نسبة دون التطلعات إذا ما قورنت بعدد سكان الجزائر، ولكنها مشجعة، واقتناء هذا العدد يعود إلى انخفاض أسعارها على مستوى السوق الوطنية بفعل التقادم مما شجع على تملك هذه الحواسيب، كذلك يعود إلى البرامج التي أطلقتها الحكومة مثل برنامج "أسرتك" بهدف تشجيع استعمال الإعلام الآلي، والى القروض الاستهلالية التي بعض المؤسسات البنكية والخواص، كما يعزى إلى بدء الإدارات في استعمال الإعلام الآلي، وانتشاره في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا.

3- الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله:

تعتبر الحظيرة الالكترونية (المعلوماتية) لسيدي عبد الله نواة الاقتصاد الرقمي في الجزائر، التي ستساهم بطريقة فعالة في بناء الاقتصاد البديل. وتهدف الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله إلى خلق انسجام عن طريق التقارب والنشاطات المشتركة بين مختلف الفاعلين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. و تتربع الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على مساحة 1000 هكتار والتي استفادت من غلاف مالي يقدر ب10 مليار دينار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. وتظم الحظيرة مركز الدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي تبلغ مساحته 5.400 متر مربع ومكتب بريد معلوماتي تتكفل به مؤسسة بريد الجزائر. والانجازات التي ستحتضنها حظيرة سيدي عبد الله تندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات الهادفة إلى صناعة التكنولوجيا الحديثة والبحث.

4- الكثافة الهاتفية:

تصنف الجزائر على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث الكثافة الهاتفية (استعمال الهاتف)، حيث وصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت سنة 2008 إلى 3.200.000 والهاتف النقال إلى 26.667.846. وهي نسبة تغطية معتبرة إذا ما قارناها ببقية الدول، وخاصة دول الجوار.كما بدأت في استعمال الألياف البصرية التي ارتفعت من 700 كلم سنة 2000 إلى 65 ألف كلم عند نهاية سنة 2008. وبلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت اللاسلكي 341.000، والأكشاك الهاتفية 40.321، و (02) شبكتين للاتصال عبر الأقمار الصناعية GMPCS VSAT، ملك لاتصالات الجزائر، و 1400 مشترك للهاتف النقال عبر الساتل، وهذا حسب معطيات الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر (الوضعية الاقتصادية) لسنة 2009.

الجدول رقم (07): تنامي عدد مشتركي الهاتف الثابت بين سنوات 1993-2008.

السنة	عدد المشتركين
1993	1.016.435
1998	1.398.000
2000	1.600.000
2004	2.000.000
نهاية 2008	3.200.000

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

ومن الجدول نلاحظ التزايد الطردي لعدد المشتركين في الهاتف الثابت من سنة لأخرى، فبين سنتي 2001 و 2008 فقط زاد عدد المشتركين ب1.200.000 مشترك، وتعزى هذه الزيادة في التهافت على الخطوط الثابتة إلى رغبة المشتركين في الارتباط بالشبكة العنكبوتية بحكم الشرط الضروري لذلك، وكذلك إلى التطور الكبير في شبكة الألياف البصرية التي عرفتها الجزائر حيث انتقلت من 700 كلم سنة 2000 إلى 65 ألف كلم نهاية 2008، وهو ما أعطى قدرات استيعابية هائلة، إما من ناحية الكم، أو من ناحية النوعية. كذلك لوجود برامج تشجع على اقتناء الحواسيب ذكرت سابقا.

الجدول رقم (08): تطور معدل مشتركي الهاتف النقال بين سنوات 2000-2008.

السنة	عدد مشتركي شبكة الهاتف النقال
2000	54.000 ألف مشترك
2004	15.6 مليون مشترك
نهاية 2008	26.667 مليون مشترك

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

أما بالنسبة لتطور معدل مشتركي الهاتف النقال فبين سنوات 2000-2008، فان البداية كانت محتشمة لاقتصار تملكها على ذوي الدخل المرتفع فقط، ولندرتها كذلك في السوق لسيطرت متعامل واحد على سوق الهاتف النقال، ولكن بعد فتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال ودخول متعاملين اثنين جدد هما شركة "اوراسكوم تيليكوم"، و"الوطنية للاتصالات"، فان الاحتكار زال بفعل نزول الأسعار من خلال المنافسة مما سمح بسهولة الحصول على اشتراك في خطوط الهواتف النقالة. وقد وصل العدد لنهاية سنة 2008 إلى 26.667 مليون مشترك، مقسمة

كالآتي: اوراسكوم الجزائر 14.492 مليون مشترك، موبيليس (اتصالات الجزائر) 7.177 مليون مشترك، الوطنية الجزائر 4.998 مليون مشترك.

الجدول رقم (09): الكثافة الهاتفية الإجمالية (الثابت والنقال).

السنة	النسبة%
1998	%0.26
2000	%5.28
2004	%22.89
2005	%49.34
نهاية 2008	%85

المصدر: رشيد بن يوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

لزيادة الكثافة الهاتفية (الثابت والنقال) التي وصلت إلى 85%، يبقى الرهان على تحرير القطاع من مخلفات البيروقراطية التي تسيره، وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة، والتحرير الكلي للقطاع، إضافة إلى إعادة تحديث الشبكة، وإدخال آخر التكنولوجيات الرقمية، خاصة الجيل الثالث، والرابع، وذلك عن طريق فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية.

ثانيا: واقع مشروع الحكومة الالكترونية وتحديات المحيط:

1- إستراتيجية الجزائر الالكترونية:

لقد هيئت الجزائر حقا، في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصالات منذ سنة 2000، محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات، لا سيما في الهاتف النقال، لكنها، في المقابل، لم تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شانها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي. حيث يتم قياس التقدم المحرز في تشييد مجتمع المعلومات وتقييم وضعية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال عموما من خلال جملة من المؤشرات المقارنة تمكن من تحديد مكانة بلدنا على الساحة الدولية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- مؤشر الجدوى الرقمية.
- مؤشر النفاذ الرقمي.
- مؤشر التحضير الالكتروني (e-préparation).
- مؤشر نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- مؤشر التحضير فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية.

يتضح من تحليل مكانة بلدنا من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر ما زالت تعاني بعض التأخر، إذ تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة. ولتحسين هذا الوضع، فان بلدنا بحاجة إلى تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف نوعية وكمية محددة بوضوح. بالفعل أصبح من الضروري تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية، وبالتالي، إن إستراتيجية "الجزائر الالكترونية" تندرج ضمن رؤية رامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم . وتهدف هذه الإستراتيجية، التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة. كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ورفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.[1]

2- خطوات مشروع الجزائر الالكترونية 2013 وتحديات المحيط:

من اجل الانتقال من الحكومة التقليدي إلى الحكومة الالكترونية اعتمدت الجزائر في مشروع الجزائر الالكترونية 2013 على رأس المال الفكري بالدرجة الأولى، إضافة إلى رأس المال المادي، من خلال برنامج يمتد على مدى خمس سنوات، حيث تم بدا تطبيق البرنامج [2]وتم تحقيق العديد من العمليات منها:[3]

- تنصيب شبكة حكومية داخلية Intranet والتي اختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.
- كذلك على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية تم وضع برنامج IDARA، أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.
- اتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة العدل الجزائرية، موقع وزارة السياحة، موقع الأمانة العامة للحكومة، المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطني، مجلس الأمة، موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية، موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، موقع مكاتب المداومة البرلمانية،

[1] ملخص تقرير الجزائر الالكترونية، اللجنة الالكترونية، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ديسمبر، 2008، ص 7.

[2]

[3] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 11- 12.

موقع وزارة الصناعة، موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ...الخ.

- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية (CNIBE).
- إطلاق جوازات السفر الالكترونية والبيومترية.
- إنشاء البريد الالكتروني.
- إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.
- إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.
- إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لإنشاء موزعات بنكية (DAB,TPE,CAB) وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني.
- إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي.
- شبكة للاطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.
- التسجيل الأولي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا.
- إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث – التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA) ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST) ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

رغم أن هذه الخطوات تعد دليل على وجود إرادة سياسية لتحقيق مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013، إلا انه توجد تحديات تحول دون تقدم المشروع نذكر منها:[1]

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.
- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فان الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.
- محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، إن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة.
- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من

[1] بلعربي عبدالقادر- لعرج مجاهد نسيمة- مغبر فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

- محدودية الجانب التشريعي المتحصص في هذا المحال.
- وعلى القطاعات والوزارات والهيئات يلاحظ وجود عدد غير كافي من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورغم المجهودات المبذولة من اجل تنمية الكفاءات في هذا المجال إلا أنها تبقى غير منظمو وغير كافية.

الخاتمة:

أصبحت عملية استخدام التكنولوجيا لتطبيق الإدارة الالكترونية أو ما يعرف بالحكومة الالكترونية ضرورية من اجل خدمة المواطن في شفافية اكبر، وانجاز المعاملات وتقديم الخدمات للمواطنين وبالتالي القضاء على البيروقراطية المتفشية في الإدارة، فهذا التطور العلمي والتقدم التكنولوجي فرض على الحكومات التفكير في مشاريع تواكب هذا التطور لكي تقدم خدمات راقية وعصرية وسريعة لمواطنيها.

والجزائر ليست بعيدة على هذا الحراك التكنولوجي العالمي، حيث أطلق مشروع الجزائر الالكترونية 2013، من اجل تقديم أفضل الخدمات والوصول إلى جودة ونوعية فيها، مع مراعاة الكم والكيف معا، وبالتالي تحقيق نموا اجتماعيا واقتصاديا مستديما.

إن هدف إقامة مشروع الجزائر الالكترونية 2013 هو إعطاء مزيد من الشفافية في التعاملات من خلال تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة عن طريق وضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع، والقضاء على الفساد الإداري، وبالتالي الوصول إلى سرعة في الانجاز (المعاملات الالكترونية)، وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.